

والمقنوع وتبعه ابن الصلاح في العدة وقال الحاكم لا يستعمل السند
 الا في المرفوع المتصل بخلاف الموقوف والمرسل والمعضل والمدلس
 وحكاه ابن عبد البر عن قوم من اهل الحديث قال **السبوي** وهو الشيخ
 يعبد ابن كلام الخطيب ربه جزم ان جزم في النسخة فيكون اخص من
 المرفوع قال الحاكم من شرط السند ان لا يكون في اسناده اخبرت
 عن فلان ولا حدثت عن فلان ولا بلغني عن فلان ولا واظنه مرفوعا
 ولا رفعه فلان **وسابعها** في قوله ما **يسمع** اي يسمع كل راوي رواية
 ممن فوته كما قاله ابن الصلاح وقال ابن جماعة واجازته **بتصل**
اسناده الى منتهاه مرفوعا كان **للمصطفى** او مرفوعا على غيره كما قاله
 ابن جماعة فمثل اقوال التابعين ومن بعدهم وابن الصلاح فصرح على
 المرفوع والموقوف الخاص بالصحابي كما ياتي ثم مثل الموقوف بما ذكر
 عن تابع عن ابن عمر وهو ظاهر في اخصاصه بالموقوف على الصحابي
 قال العراقي واما اقوال التابعين اذا اتصلت الاسانيد اليهم فلا يسمون
 متصله في حاله الاطلاق اما مع التقييد فخاير وواضع في كلامهم كقولهم
 هذا متصل الى سعيد بن المسيب او الى الزهري او الى مالك ونحو
 ذلك قيل والنكته في ذلك انها تسمى مقاطع فاطلاق المتصل
 عليها كالوصف لشي واحد متضادين **فالحديث** الموصوف بما ذكر
 هو **المتصل** ويسمى الموصول ايضا واما حملت عليه كلام الناظر هو الذي
 في كلام اصل الاثر دون ما قصر عليه من المرفوع خاصة وثانها الحديث
 الذي بوصف بانه **مسلسل** وهذا **اقل** في تعريفه **ما عي وصف** اي
 اي ما يتابع رجال اسناده واحد افواحد اعلى صفة واحد للرواية
 تارة وللرواية اخري وصفات الرواية اما **اقوال** او **احمال** او **اهمال**
 وصفات الرواية اما ان تتعلق بصيغ الاداء بزماها او مكانها

هذا هو المقنوع
 هذا هو الموقوف
 هذا هو المرسل
 هذا هو المدلس
 هذا هو المعضل
 هذا هو المتصل
 هذا هو المقنوع

وله